خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي(رؤية الجزائر 2030) وتداعيات جائحة فيروس كوفيد-19

Economic and social recovery plan under the economic model (Algeria Vision 2030) and the implications of the Covid-19 virus pandemic

– **عطية خمخام**: طالب دكتوراه، مخبر سياسات التنمية الريفية، جامعة الجلفة ، *a.khemkham@univ-djelfa.dz*

– **محمد علي الجودي**: أستاذ محاضر(أ)، مخبر سياسات التنمية الريفية ، جامعة الجلفة ، *djmed20@yahoo.fr*

تاريخ الإرسال: 2020/08/22 **تاريخ القبول: 2021/01/09** **تاريخ النشر: 2021/01/20**

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الخطوط العريضة لخطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي التي اقترحتها الحكومة الجزائرية في 13 جويلية 2020 وهذا من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني بعد تبعات إنهيار أسعار النفط والركود الاقتصادي التي تسببت فيه جائحة كوفيد 19، مع تحليل للنموذج القائم منذ 2016 والذي سمي "رؤية الجزائر 2030" حيث أكملت مرحلتها الأولى له مرحلة الإقلاع (2016-2019) والنتائج التي حققها.

يتضح أن خطة الانعاش الاقتصادي والاجتماعي ما زالت في طور التطوير والتعديل حسب المستجدات وأيضا لم تضبط بعد أجالها فهي مرتبطة حسب الاولويات والتكلفة والمكاسب وقد جاءت استعجالية حيث حدد لها أهدف زمنية قصيرة، مدى قصير جدا نهاية 2020، مدى قصير نهاية 2021، ومدى متوسط نهاية 2024. يبقى المدى الطويل لم تتطرق إليه الخطة بعكس خطة نموذج رؤية الجزائر 2030.

الكلمات المفاتيح: التنويع الاقتصادي، خطة الانعاش الاقتصادي والإجتماعي، تنويع الصادرات، الإستراتيجية

Abstract:

The study aims to identify the outlines of the economic and social recovery plan proposed by the Algerian government on July 13, 2020 to advance the national economy after the consequences of the collapse of oil prices and the economic recession caused by the Covid-19 pandemic, with an analysis of the existing model since 2016, which called "Algeria's vision 2030" where it completed, the take-off phase (2016-2019) and the achieved results. It is evident the economic and social recovery plan is still in the process of development and modification. They are linked according to priorities, cost and benefits; it came as an emergency, as it set short time goals, a very short term (2020), a short term (2021), and an average range (2024). The long term remains not covered by the plan, unlike the Algerian Vision 2030 model plan.

Key words:

Economic diversification, economic and social recovery plan, export diversification, strategy.

مقدّمة:

أن التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي في سنة 2020 من حروب تجارية بين أقوى اقتصاديين في العالم الصين والولايات المتحدة الأمريكية وحرب أسعار النفط بين روسيا والسعودية وتداعيات انتشار فيروس كوفيد 19كان وقعها كبير على النشاط الاقتصادي الدولي، حيث أدى إلى انكماش في معدلات النمو والمبادلات الدولية، كما أثرت على مفهوم العلاقات التجارية الدولية القائمة على سلاسل الإنتاج الدولية وما تقدمه من ميزة تنافسية للسلع، حيث صرح مقرر الإتحاد الأوروبي بهشاشة الوضع الاقتصادي بمنطقة اليورو ودعى أعضاء الاتحاد إلى إعادة النظر في طرق سلاسل الإنتاج والإمداد وبخاصة قطاع الصيدلاني وحصرها في نطاق الإتحاد الأوروبي فقط.وهذا راجع لتوقف الاقتصاد الصيني في بداية انتشار الوباء من أجل الحد منه، مما شل الكثير من الصناعات في العالم.

فاقتصاد الجزائر الذي يعاني من تبعات أزمة النفط لسنة 2014، حيث انتهجت الحكومة سياسة اقتصادية تنموية سنة 2016 من خلال تقديم ورقة طريق لنموذج اقتصادي جديد تضمنت جملة إصلاحات "هيكلية" مرحلية عميقة تمتد إلى غاية 2030 وسميت "رؤية الجزائر 2030" تتم عبر ثلاث مراحل، مرحلة الإقلاع (2016-2019)، مرحلة التحول (2020-2025)، مرحلة الاستقرار (2026-2030)وهذا من أجل الخروج من وضع التبعة المطلقة للمحروقات إلى رحاب اقتصاد تنافسي متنوع، إلا أنه في سنة 2020 عرفت الجزائر حالة ركود اقتصادي كبير بسبب انهيار أسعار النفط إلى حدود 20 دولار أمريكي وشلل الذي أصاب النشاط الاقتصاد بسبب انتشار جائحة كورونا، وللخروج من هذه الأزمة اقترحت السلطة الجديدة للبلاد خارطة طريق للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي.

ومن هنا نطرح الإشكالية الآتية: **إلى أي مدى يمكن لخطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي أن تحقق التنويع الاقتصادي في ظل وجود برنامج استشرافي رؤية الجزائر 2030 وتأثيرات تداعيات أزمة كوفيد – 19 ؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تجزئتها للتساؤلات التالية:

- ما هي الإمكانيات المتاحة في الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات في ظل جائحة الكورونا؟
- ما هي المناهج الحديثة التي تمكن من تنويع الاقتصاد الجزائري؟
- كيف يمكن لخطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي من تحقيق أهدافه في ظل برنامج الاقتصادي رؤية الجزائر 2030؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحديد وتوضيح المفاهيم التالية:

- التعرف على واقع وطبيعة الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة العالمية بسبب فيروس كورونا وحروب أسعار النفط؛
- التعرف على المنهاج الاقتصادية الحديثة التي تمكن من انتهاج سياسة التنويع الاقتصاد الجزائري؛
- التعرف على أهداف نموذج النمو الاقتصادي الجديد أفاق 2030 الذي سيكون أرضية للخطة الوطنية للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي الذي أعلنته الحكومة الجزائرية في 07 جويلية 2020.

منهج الدراسة: اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأنسب لهذه الدراسة وهذا من أجل التسليط الضوء على واقع الاقتصاد الجزائر منذ 2014 مع تحليل للخطط الاقتصادية ونتائجها في ظل التحديات الراهنة.

الدراسات السابقة: من أهم الدراسات التي تطرقت لموضوع التنويع الاقتصادي نذكر منها:

- دراسة نور الدين شارف، "فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات"، هو عبارة عن مقال منشورة بمجلة الإدارة والتنمية والدراسات العدد 12 سنة 2018.تناول الباحث في ورقته البحثية عن المزايا التي يحققها التنويع الاقتصادي من خلال تبني إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات مبرزا من خلالها إلى الفرص والإمكانيات التي يمكن تحقيقها في الاقتصاد الجزائري، واعتمدا في دراسته على بيانات للفترة من 2014 إلى 2016 وتوصل إلى الفرص التي يمكن تحقيقها من خلال إستراتجية إحلال الواردات للوصول إلى التنويع الاقتصادي.
- دراسة صلاح الدين أحمد محمد أمين، "دراسة وتحليل مدى فاعلية السياسات الاقتصادية لتركيا على التنويع الاقتصاد"، عبارة عن مقالة بمجلة تنمية الرافدين، المجلد 37، العدد 119، سنة 2018.تناول الباحث من خلال توصيف لتطور الاقتصاد التركي باعتماده على البيانات لفترة الممتدة بين 1963 إلى غاية 2014، وفي السياسات التي أتبعتها تركيا من أجل تنويع القاعدة الاقتصادية من أجل تحصين اقتصادها من أثار التقلبات الاقتصادية والقدرة على استيعاب المتغيرات المتسارعة في بيئة الاقتصاد الدولي، وقد أعتمد في تحليله على مؤشر هيرفندال المركب للتنويع الاقتصادي والذي تراوحت المعامل بين 0.33 إلى 0.25 نقطة خلال المدة (1973-2014) وأعتبره مؤشر إيجابي للتنويع الاقتصادي.
- دراسة بلعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، "إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية"، عبارة عن مقالة بمجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، سنة 2018.تناولا الباحثان في دراستهما البحث عن طبيعة إشكالية ومحددات التنويع في الجزائر مع استعراض لبعض التجارب الدولية وقد استغناء في قياس التنويع الاقتصادي على مؤشري التنوع والتركز في الصادرات، انطلاقا من بيانات للفترة الممتدة من 2000 إلى 2015، وعلى إثرها قدما اقتراح معالم تنويع الاقتصاد الجزائري.

I-التنويع الاقتصادي كحتمية للاقتصاديات الريعية:

I-1-الاقتصاد الريعي:

هي تلك الاقتصاديات التي تعتمد على معظم مداخيلها صادرات الموارد طبيعية دون أن تؤثر إيجابا على نمو باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما "يستخدم أحياناً مصطلحي المرض الهولندي و"لعنة الموارد" بشكل تبادلي للإشارة إلى كل المصاعب التي يمكن أن ترتبط بصادرات الموارد. بالنسبة لعلماء الاقتصاد، لمصطلح المرض الهولندي تعريف أضيق وأكثر تحديداً: إنه العملية التي تسبب طفرة في قطاع الموارد الطبيعية لبلد ما وتحدث انخفاضاً في قطاعيه الصناعي والزراعي". (مايكل، 2014، صفحة 91)

فالاقتصاد الجزائري وفق الدراسات الاقتصادية يصنف على أنه اقتصاد قائم على الريع،حيث مؤشر التنوع ضعيف وتركيز في الصادرات، وهذا راجع لاعتماده الكلي على عائدات قطاع الطاقة هذه الأخيرة "تمتاز بأربعة صفات مميزة: حجمها، ومصدرها، واستقرارها، وسريتها. وهذه الصفات المميزة ترتقي أو تسوء حالاً تبعا للقوة المتنامية لشركات النفط المملوكة من قبل الدولة. (مايكل، 2014، صفحة 33)فالميزانية العمومية تمويلها يأتي في حدود 40% من الجباية البترولية وأيضا 98% من عوائد العملة الصعبة هي من صادرات النفطية، لكن لو تعمقنا في التحليل للقطاعات الاقتصادية الأخرى نجدها هي أيضا قطاعات ريعية، فقطاع الفلاحة الذي يحتل المرتبة الثالثة بعد الخدمات والمحروقات يساهم بنسبة 12.3% من القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، يعد قطاع ريعي، كون أن معظم

المحاصيل تعتمد على مواسم تساقط الأمطار. أما القطاع الصناعي فهو أيضا ريعي لأنّه مرتبط في مدخلاته (المادة الأولية والآلات) مستوردة من الخارج. كما أن القطاع المالي محتكر من طرف المصارف العمومية ولم تؤدي دورها الريادي في النشاط المالي، وهذا بسبب نمط التسيير الإداري المفروض من قبل الحكومة، كما أن بورصة الجزائر منذ نشأتها تأثيرها محدود في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى تغول حجم نشاط الاقتصادي الموازي والذي ينشط خارج الأطر القانونية.

I-2-مفهوم التنويع الاقتصادي:

لقد تعددت المفاهيم والتعريفات حول التنويع الاقتصادي والتي من بينها:

تعريف التنويع الاقتصادي على أنه "تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع". (بوطلاعة و بن دبيش، 2018، صفحة 300)

كما يعرف التنويع الاقتصادي أيضا على أنها "عملية استغلال كافة موارد وطاقات الإنتاج المحلية، بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات". (نور الدين، 2018، صفحة 37)

وهناك من يعرف التنويع الاقتصادي بأنه:" سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطرة الاقتصادية ورفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسوق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد". (خالد، 2016، صفحة 16)

ومما سبق يمكن أن نستخلص تعريف شامل عن تنويع الاقتصادي فهو عبارة عن مناهج اقتصادية تتم وفق إستراتيجيات تتبعها الدول للخروج من هيمنة قطاع اقتصادي أوحد من خلال تنمية وتشابك باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى ورفع نسبة مساهمتهم في الناتج المحلي الإجمالي، مع إتباع سياسة ترشيد الواردات وتنويع هيكل الصادرات.

I-3-آليات التنويع الاقتصادي

هي تلك الآليات التي ترتكز عليها سياسة التنويع الاقتصادي وتتحكم في مدى نجاحها أيضا وتتمثل في: (إسماعيل و بوضياف، 2019، صفحة 399)

I-3-1- برامج أو خطط الإصلاح الاقتصادي: تشكل برامج الإصلاح الاقتصادي قاعدة لتأسيس وتنمية عمليات التنويع في النشاط الاقتصادي، ذلك أن استمرار تبني وانتهاج هذه البرامج – حيث ما تكون الحاجة إليها – سواء على الصعيد المالي، النقدي، التجارة الخارجية كلها سياسات من شأنها دفع عملية التنويع الاقتصادي.

I-3-2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد محاور نجاح النمو الاقتصادي والقدرة على جعله متنوع ومتكامل فيما بينه، وقد نجحت العديد من الدول من نقل اقتصاديها من دول نامية إلى دول رائدة مثل الصين، وبلدان شرق أسيا، والبرازيل وإفريقيا الجنوبية. (بن طيرش، 2017، صفحة 127)

I-3-3-قطاع الصناعات التحويلية: وهو المجال الذي تنشط فيه كثيرا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تشكل حلقة وصل وترابط بين مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية في شكل نسيج صناعي تكاملي (أمامي وخلفي) في ما بينهم.

I-3-4- مرافقة القطاع الخاص: يعتبر القطاع الخاص المكمل للقطاع العام في عملية التنويع الاقتصادي، لكونه يمتاز بترشيد النفقات والحرص الشديد على اغتنام الفرص الاستثمارية المربحة، ما يجعله يطور نفسه من خلال البحوث العلمية التي تحقق له الطفرة التكنولوجية والتي من خلالها تقلل التكاليف وتعظم الأرباح، حتى يرقى إلى مستوى رغبات الأسواق الداخلية والخارجية على حد سواء.

I-3-5- بيئة ومناخ الاستثمار:

حيث يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد دعائم الأساسية في إستراتيجية التنويع الاقتصادي، للدول النامية وبالأخص الاقتصاديات الريعية، فهو محرك لنمو الاقتصادي للدول من خلال تنشيط القطاعات الاقتصادية الضعيفة الأداء من خلال القضاء على البطالة والمساهمة في إيرادات ميزانية الدولة عن طريق الجباية،من أجل هذا يتطلب توفير شروط الشفافية والأمن وتقليص من العمل البيروقراطي، لكي يمكن من إرساء قواعد التي تسيير بيئة ومناخ الأعمال كوجهة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

في الجزائر الاستثمارات الأجنبية تتمركز جلها في قطاع الطاقة، حيث أن نسبته تعد ضئيلة فهي لا تتعدى 1% من مجموع المشاريع المنجزة خلال الفترة 2002-2016، رغم ذلك فهي تساهم بـ 17% من رأس المال الإجمالي، وتوفر 10% من مناصب الشغل وهذا يدل على كفاءة الاستثمار الأجنبي مقارنة بالاستثمار المحلي. (بوطلاعة و بن دبيش، 2018، صفحة 307)

I-3-6- النقل والشحن واللوجستيك:

إن تطوير قطاع اللوجستيك يهدف إلى تقليص قيمة تكاليف النقل، بالإضافة إلى ربح الوقت وتشجيع التصدير ورقمنة القطاعات المرتبطة بها كالجمارك والتأمين، حيث يعد كل من النقل والشحن واللوجستيك عصب حياة لاقتصاديات الدول من خلال شبكات نقل متعددة الوسائل التي تربط بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك عبر منافذ البرية كنقل البري وعبر السكك الحديدة وأيضا الموانئ البحرية والمطارات، فعلى مستوى التبادل التجاري الدولي، يشكل النقل البحري ثلثي حجم تبادل السلعي عبر العالم.

I-3-7-قطاع الطاقة: نظراً لأهميته وتشابكاته المتعددة مع معظم القطاعات التنموية والاقتصادية حيث يمثل عنصر الطاقة أهم المدخلات في العمليات الإنتاجية للقطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والاستثمارية. وقد بدء التركيز على أهمية تنويع مصادر الطاقة كنموذج للتنويع الاقتصادي والنمو المستدام في جميع الدول العربية. (المعهد العربي للتخطيط، 2018، صفحة 25)

I-3-8- تطوير قطاع الطاقة المتجددة: في ظل التطور التكنولوجي الكبير في ميدان استغلال الطاقات المتجددة كمصادر بديلة للطاقة، وتأثيرها الإيجابي في تخفيض تكاليف الإنشاء واستغلال الطاقات المتجددة كالطاقة الكهرومائية، وطاقة الرياح، والطاقة الشمسية، والطاقة الحرارية الأرضية، وطاقة الكتلة الحيوية، بالموازاة مع حتمية نضوب مصادر الطاقة الأحفورية في العقود القليلة القادمة. (عيساني و معامير، 2017، صفحة 380)

فمصادر الطاقة الناتجة من استغلال الطاقات المتجددة تشكل أحد عناصر تنمية وتنويع النشاط الاقتصادي مما يوفره من فرص استثمارية مربحة بالإضافة إلى أنه يحقق الأمن الطاقوي للدولة، كما أنه يزيد من العمر الافتراضي للاستغلال الثروات البترولية للدول المصدرة لها.

I-4-المنهجيات الحديثة لتنويع الاقتصادي:

هي تلك الأساليب والطرق التي تسمح باكتشاف الأنشطة والمنتجات الجديدة وفق الإمكانات والموارد المتاحة، مما يساعد في بناء قاعدة تنويع اقتصادي من خلال إتباع خطة تقوم على تطبيق منهجيات واقعية قابلة للتطبيق، ومن أهمها "منهجية تتبع المسارات التنموية للدول المتقدمة، ومنهجية التنويع من خلال دراسة مصفوفة مطابقة هياكل الإنتاج والتجارة الخارجية، ومنهجية المسافة في حيز السلع، ومنهجية قياس الدخل والتنويع في أنشطة الخدمات، ومنهجية الخرائط الاستثمارية وتحليل سلاسل القيم والعناقيد الصناعية". (المعهد العربي للتخطيط، 2018، صفحة 25)

II-نموذج النمو الاقتصادي الجديد (رؤية الجزائر2030)

على أثر الأزمة الاقتصادية لسنة 2014 عمدت حكومة الجزائرية على تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد منذ المصادق عليه سنة 2016 في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه وتحويله هيكليا وخاصة منه الجوانب المتعلقة بتحسين مناخ الاستثمار وعصرنة النظام الجبائي والبنوك العمومية والسوق المالية.

II-1- مراحل تنفيذ نموذج النمو الاقتصادي (رؤية الجزائر2030)

تتوقع الحكومة الجزائرية من تنفيذ برنامج النموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي سيمتد إلى أفق 2030 إلى تحقيق معدل نمو للناتج الداخلي الخام بـ6ر5 بالمائة سنويا خارج المحروقات خلال الفترة الممتدة بين 2020 و2030، كما أقرت أنه من المستحيل تحقيق نمو اقتصادي قوي دون كبح تدفق الواردات واستنزاف في احتياطيات العملة الصعبة. وذلك من خلال تطبيق نموذج النمو الاقتصادي الجديد على ثلاثة مراحل متتالية. (الإذاعة الجزائرية، كلمة الرئيس بوتفليقة، 2017)

- المرحلة الأولى من النموذج الممتدة من (2016-2019) مرحلة الإقلاع تتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة وتتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة؛
- المرحلة الثانية التي تمتد من (2020-2025) وهي مرحلة التحول هدفها "تدارك" الاقتصاد الوطني؛
- المرحلة الثالثة المحددة بين (2026-2030) فهي مرحلة استقرار وتوافق يكون الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

II-2-دعائم تنفيذ نموذج النمو الاقتصادي الجديد (رؤية الجزائر2030):

أفاق النموذج للنمو الاقتصادي الجديد يرتكز على تنويع الاقتصاد الوطني والخروج من التبعية لقطاع المحروقات من خلال عملية تصحيح هيكلي ومالي وتنشيط وتفعيل قطاعات اقتصادية على حساب قطاع المحروقات والأشغال العمومية. **II-2-1- القطاع المالي:** (الإذاعة الجزائرية، كلمة الرئيس بوتفليقة، 2017)

عقب التراجع الكبير لأسعار خام البترول منذ 2014 اختارت الحكومة اعتماد براغماتية مالية وهذا إتباع سياسة ترشيد الميزانية وترقية التمويلات الداخلية غير التقليدية عن طريق تخفيض ملموس في عجز الخزينة مع آفاق 2019، وتفادي اللجوء إلى الاستدانة الخارجية مع تحسين الجباية العادية وتفعيل بورصة الجزائر من خلال إدراج شركات أخرى لاسيما الشركات العمومية وأيضا تجنيد الموارد المالية الإضافية في السوق المالية المحلية مثل القرض ألسندي للنمو الاقتصادي والذي سمح للخزينة العمومية بتحصيل قرابة 570 مليار دينار جزائري من البنوك العمومية أساسا مما سمح بتغطية جزء من العجز المالي لسنة 2016.

قامت السلطات العمومية بمحاولتها للاستخدام الأمثل للموارد والرفع منها، بالزيادة على تعبئة الادخار المحلي على مستوى سوق سندات الخزينة العمومية، حيث تأسست هذه السوق سنة 2008 خصصت للسندات التي تصدرها الخزينة العمومية الجزائرية، وتحوي حاليا 30 سند للخزينة العمومية مدرجة في التسعيرة بإجمالي قريب من 516.287 مليار دينار جزائري، يتم التداول في سندات الخزينة التي تتنوع فترات استحقاقها بين 7، 10 و15 عاما ونسب فائدة تتراوح ما بين 3,00% إلى 6,50% من خلال الوسطاء في عمليات البورصة وشركات التأمين التي تحوز صفة "المتخصصين في قيم الخزينة" بمعدل خمس حصص في الأسبوع. (بورصة الجزائر، 2020)

كما حددت الحكومة لسنوات 2017 و2018 و2019 هدفا مزدوجا يتمثل في ترشيد وتسقيف النفقات عند نفس مستوى 2015 أي في حدود 7.000 مليار دينار جزائري، كما يرتقب ارتفاعا سنويا بنسبة 11 بالمائة على الأقل من ناتج الجباية العادية.ومن أجل تحقيق استقرار النفقات العمومية والاستغلال الأمثل للموارد العادية تضمن قانون المالية لسنة 2017 تخفيضات وتحفيزات جبائية لصالح المؤسسات والاستثمار بصفة عامة، وأيضا تقديم تسهيلات للمؤسسات التي تواجه صعوبات مالية من خلال إعادة جدولة ديونها الجبائية على مدى لا يتجاوز 36 شهرا.

كما مدد القانون ذاته برنامج المطابقة الجبائية الطوعية إلى غاية 31 ديسمبر2017 عوض 31 ديسمبر2016. ويهدف برنامج المطابقة الجبائية الطوعية الذي تم إطلاقه ضمن قانون المالية التكميلي عام2015 إلى تشجيع الأشخاص الماديين الناشطين في القطاع الموازي على تحويل أموالهم والتي تتجاوز 4 ألاف مليار دينار و780 مليون نحو البنوك. (منتدى رؤساء المؤسسات، 13 فيفري 2018، صفحة 6)

II-2-2- قطاع الاستثمار:

يهدف نموذج النمو الاقتصادي الجديد إلى تشجيع الاستثمارات العمومية خاصة تلك الموجهة للبنى التحتية التي لها أثر إيجابي على القدرات الإنتاجية للبلد، كذلك الاستثمار في القطاعات التي تتمتع بقيمة مضافة عالية مثل الطاقات المتجددة والصناعات الغذائية والخدمات إضافة إلى الاقتصاد الرقمي والمعرفة والصناعات المكملة لقطاع المحروقات والمناجم.

وقد تم إصدار قانون جديد للاستثمار لدعم ديناميكية تحول الاقتصاد التي يسعى إليها النموذج الجديد قصد ضمان إطار تنظيمي ثابت وشفاف ومنسجم للمستثمرين وترقية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وترقية نشاطات المناولات، كما تم أيضا تعزيز جهاز دعم المؤسسات بنصوص قانونية أخرى مثل قوانين التقييس والقياسة من أجل تحسين المنافسة بين المؤسسات الجزائرية. (ناصر و حميد، 2017، صفحة 309)

وينتظر أن يمنح هذا المسعى رؤية أوضح للسياسة المالية على المدى المتوسط وتوازن لميزانية الدولة للتمكن من مباشرة تنفيذ إجراءات ملموسة لتنويع الاقتصاد انطلاقا من 2020.

II-2-3-قطاع المدفوعات:

يعتبر الدين الخارجي للجزائر حاليا ضعيف نسبيا، مما يعزز من القدرة على التسديد حيث بلغت قيمة الديون في نهاية 2018 إلى 4.042 مليار دولار أي ما يعادل 2.37 % من الناتج الداخلي الخام، كما أنها تقدمت في نفس السنة بطلب قرض قدره 900 مليون أورو من البنك الإفريقي للتنمية والتي هي من بين المساهمين فيه وذلك من أجل تمويل برنامج دعم التنافسية الصناعية والطاقوية.

كما بلغت احتياطات الجزائر من الصرف في 2017 حوالي 109 مليار دولار مقابل 114.1 مليار دولار في نهاية 2016 و 144.13 مليار دولار في نهاية 2015 و 178.94 مليار دولار في نهاية 2014، وبهذا المستوى من احتياطات الصرف مع نسبة منخفضة من الدين الخارجي فان الوضعية المالية للبلاد تبقى متحكم فيها رغم الأزمة مما يتطلب الحفاظ عليها. (الإذاعة الجزائرية، كلمة الرئيس بوتفليقة، 2017)

II-2-4-قطاع التجارة الخارجية:

يهدف نموذج الاقتصادي الجديد على تحفيز وتنويع الصادرات غير النفطية وهذا من خلال سياسات التالية:

- **الواردات:** شرعت الحكومة الجزائرية في انتهاج سياسة تقليص الواردات التي بلغت مستوى قياسي بلغ أكثر من 60 مليار دولار وهذا من أجل الحفاظ على احتياطات العملة الصعبة وتشجيع استهلاك المنتجات المحلية، عبر اعتماد رخص الاستيراد مما سمح بتخفيض الواردات إلى 46 مليار دولار سنة 2016، فنظام الرخص شمل في المرحلة الأولى السيارات والاسمنت وحديد الخرسانة. (بنك الجزائر، جوان 2018، الصفحات 27-28)

أما سنة2017 فان الحصص الكمية لاستيراد المواد والسلع في إطار رخص الاستيراد فتتعلق بـ21 منتجا صناعيا وفلاحيا ويتعلق الأمر أساسا بالأخشاب والخزف ولحوم البقر الطازجة والمجمدة والأجبان والليمون الطازج والتفاح والموز والشعير والثوم والذرى وفول الصويا والفيتامين المعدنية المركزة والأمونيا متعدد الفوسفات وكذا الطماطم مضاعفة التركيز. (الإذاعة الجزائرية، كلمة الرئيس بوتفليقة، 2017)

- **تنويع الصادرات:** كما يهدف النموذج الجديد إلى تنويع الصادرات من أجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع، من أجل هذا يعول على إحداث ديناميكية للقطاعات الاقتصادية، كما ينتظر أن تسمح مواصلة وتيرة نمو صادرات السلع والخدمات خارج المحروقات والواردات والاستهلاك الطاقوي بتحسين وضعية ميزان المدفوعات ابتداء من 2020. (بن طيرش، 2017، صفحة 29)

II-2-5-قطاع المحروقات:

يسعى النموذج النمو الجديد إلى تثمين أكبر للموارد الطاقوية من خلال المحطات التالية: (الإذاعة الجزائرية، كلمة الرئيس بوتفليقة، 2017)

التحول الطاقوي الذي سيسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف من خلال تقييم الطاقة بقيمتها الفعلية واقتصار عملية الاستخراج من باطن الأرض على ما هو ضروري فعلا للتنمية وكذلك تعزيز مكانة الجزائر كفاعل موثوق في السوق الدولية من خلال تكثيف جهودها في مجال استكشاف المحروقات بغية الاستجابة للحاجيات الطاقوية للسوق الداخلية والخارجية.

فيتوقع إنتاج النفط في منحى تصاعديا ليبغ 75مليون طن سنة 2017 و2018 قبل الانتقال إلى 77 مليون طن سنة 2019 والاستقرار في حدود 82 مليون طن سنة 2020.

كما قامت شركة سوناطراك في تنفيذ برنامج استثماري في الفترة ما بين 2015 و2021 بـ 9 مليارات دولار سنويا لمشاريع الاستكشاف والاستغلال التي سمحت نتائجها الأولى بتسجيل ارتفاع في الإنتاج منذ 2016 بعد عدة سنوات من التراجع،حيث انتقل الإنتاج الأولي للمحروقات من 196 مليون طن معادل بترول مقابل 191 مليون طن معادل بترول سنة 2015 بينما بلغت الأحجام المسوقة 163 مليون طن معادل بترول منها 108 مليون موجهة

للتصدير و55 مليون طن معادل بترول لتلبية الطلب في السوق المحلية.أما توقعات إنتاج الغاز الطبيعي3ر141 مليار متر مكعب سنة 2017 ثم 144 مليار متر مكعب سنة 2018 و150 مليار متر مكعب سنة 2019 و165 مليار متر مكعب سنة 2020.

كذلك أقدم المجمع النفطي سوناطراك في إعادة انتشار أكبر نحو الإنتاج البعدي لقطاع المحروقات من خلال عدة مشاريع في مجالي التكرير والبتروكيمياء، من خلال إطلاق برنامج انجاز أربع مصانع للتكرير بطاقة 5 ملايين طن لكل واحد منها بكل من حاسي مسعود وتيارت وسكيكدة وأرزيو.

كما تم أيضا إطلاق مشروعين آخرين هما مركب تكسير زيت الوقود بقدرة 5ر4 مليون طن من أجل رفع إنتاج زيت الوقود و كذا مركبين لتحويل النافتا بقدرة 4ر3 مليون طن من اجل رفع إنتاج البنزين وهذا للاستغلال الأمثل لمنتجات مصانع التكرير.

أما في مجال البتروكيمياء تجري شركة سوناطراك محادثات مع عدد من الشركاء الدوليين التقنيين لإنجاز في إطار الشراكة خمس مشاريع بتروكيميائية، ويتعلق الأمر بمشروع مركب تكسير الإيثان و غاز النفط المميع بطاقة واحد مليون طن من الأثيلين ومشروع مركب إزالة الهيدروجين عن البروبان وإنتاج البوري بروبيلان (PDH PP) بطاقة 600.000 طن ومشروع مركب الميثانول ومشتقاته بسعة واحد مليون طن، ومركب المطاط التركيبي ومشروع مركب العجلات بطاقة إنتاج تقدر بـ 5 ملايين وحدة.

بإضافة إلى ذلك أطلق المجمع ثلاثة مشاريع يتمثل الأول في مشروع إعادة تهيئة وحدة الأثيلين لمركب البتروكيمياء بسكيكدة لإنتاج 120.000طن من الأثيلين سنويا، وأيضا بإنجاز مركب إنتاج ميثيل ثالثي بوتيل الإيثر (MTBE) بطاقة 200.000 طن سنويا ومشروع مركب الألكيل الخطي بنزن (LAB) بطاقة 100.000 طن سنويا.

II-2-6-الطاقات المتجددة: (الإذاعة الجزائرية، كلمة الرئيس بوتفليقة، 2017)

أن أولوية النموذج الجديد الاستثمار في لتنويع الطاقة من خلال البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة الذي رسمته الحكومة ضمن أولوياتها الوطنية بهدف الحفاظ على الموارد الأحفورية وضمان ديمومة الاستقلالية الطاقوية للبلاد وتنويع مصادر الكهرباء، ويتضمن أيضا إنتاج 22.000 ميغاواط من الكهرباء المتجددة في آفاق2030 لتغطية السوق الداخلية إضافة إلى 10.000 ميغاواط إضافية للتصدير.

كما أن التطوير الواسع النطاق للفولطية الضوئية والطاقات المولدة بالرياح سيرافقه على المدى المتوسط إنتاج الكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية إضافة إلى توليد الطاقة المشترك والكتلة الحيوية والطاقة الحرارية الأرضية، حيث أنه يتوقع أن تصل الطاقات المتجددة نسبة 27% من الإنتاج الإجمالي للكهرباء في2030، مما سيسمح هذا الهدف بتقليص أزيد من9% من استهلاك الطاقة الأحفورية في آفاق 2030 وادخار240 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي أي63 مليار دولار خلال 20 سنة.

حاليا يحقق القطاع ما قيمته 400 ميغاواط من إنتاج الطاقات المتجددة عبر المحطة الهجينة لتوليد الكهرباء بحاسي الرمل (100 ميغاواط) ومحطة الطاقة الشمسية النموذجية بغرداية (1,1 ميغاواط) إضافة إلى 22 محطة كهربائية شمسية بطاقة 343 ميغاواط عبر14 ولاية، كذلك تم إطلاق مناقصة وطنية ودولية لإنتاج 4.000 ميغاواط من

الكهرباء انطلاقا من مصادر الطاقة المتجددة مع دفتر شروط يلزم المستثمرين الوطنيين والأجانب بإنتاج وضمان التركيب المحلي للتجهيزات الصناعية لإنتاج الطاقات المتجددة وتوزيعها لاسيما الصفائح الفولطية الضوئية.

III-تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري:

من خلال تسليط الضوء على مواطن الضعف والهشاشة للاقتصاد الوطني، التي يتعين على السياسات الاقتصادية أن تحدّ منها، وذلك من خلال القيام بإصلاحات هيكلية، لاستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وتنويع الاقتصاد الوطني وضمان نمو اقتصادي محلي مستدام. (بنك الجزائر، جوان 2018، صفحة 04)

III-1- تطور مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر

بعد الاستقلال اختارت الجزائر النهج الاشتراكي لنظامها السياسي وتبنت النموذج الاقتصادي السوفياتي القائم على المركبات الصناعية الكبرى المولدة لصناعات أخرى كونها تمتلك موارد طبيعة كبيرة، حيث عرفها كاتب الصناعات المصنعة الفرنسي Gérard Destanne de bernis على أنها "تلك الصناعات التي تولد تغييرا في وظائف الإنتاج ينتج عنها أقطاب صناعية مترابطة فيما بينها"، (نور الدين، 2018، صفحة 40) فقد وظفت عوائد المحروقات في بناء نسيج اقتصاد وطني ضمن إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات عبر مؤسسات عمومية، في سبعينات القرن الماضي صنفت من بين التجارب التنموية الاقتصادية الرائدة في العالم، هذا لم يمنع من تعرضها للانتقادات كونها "صناعة قائمة على معالجة الموارد الطبيعية مثل الصناعة الغذائية المشروبات وصناعة الأحذية والجلود والصناعات النسيجية والأقمشة وصناعة الخشب والأثاث وهي كلها صناعات قائمة على تقانة منخفضة قليلة القيم المضافة وكذلك غير مندمجة بشكل فعّال في سلاسل القيم العالمية ولا تنمو في شكل عناقيد متكاملة بل تعتمد على الاستيراد بشكل كبير في توفير مدخلات والآلات والمعدات". (المعهد العربي للتخطيط، 2018، صفحة 101)

ففي أواخر الثمانينات عرف الاقتصاد الجزائري أزمة اقتصادية عقب انهيار أسعار البترول وتراكم المديونية وعجزت عن التسديد، بالإضافة للأحداث التسعينيات حيث دمرت بشكل ممنهج العديد من المؤسسات الاقتصادية العمومية والبنية التحتية وشبكات النقل وغيرها.

وفي بداية الألفية عرفت حركة اقتصادية من خلال تسطير مخططات خماسية اقتصادية استغلالاً لعوائد المالية من ارتفاع أسعار النفط، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، برنامج تكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وبرنامج التكميلي لتوطيد النمو (2010-2014)،بالإضافة إلى تسديد الديون الخارجية قبل تاريخ استحقاقها،إلا أنها لم تحسن استغلال العوائد المالية في تحقيق نقلة نوعية الاقتصاد الجزائر والخروج من تبعية قطاع المحروقات، وهذا ما أظهرته الأزمة المالية لسنة 2008 والأزمة الاقتصادية في انهيار أسعار البترول لسنة 2014، ويرجع سبب هبوط الأسعار إلى تفاعل بين العرض والطلب، قوة الدولار، نشاط المضاربين في الأسواق، النفط الصخري الأمريكي، والمخزونات الإستراتيجية وصولا إلى صدمة أسعار البترول الحالية لسنة 2020 وتزامنها مع أزمة اقتصادية عالمية بسبب تفشي فيروس كورونا (كوفيد 19).

III-2- تحليل تطور أداء النمو الاقتصادي الجزائري:

III-2-1- واقع القطاعات الاقتصادية حسب التوزيع الناتج الداخلي الخام:

تعد مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام المعيار الحقيقي لمعرفة مدى التنويع الاقتصادي للدولة ما وأي القطاعات الرئيسية المحركة للدورة الاقتصادية، ومن خلال البيانات يمكن تحديد نقاط الضعف بين القطاعات، وهذا ما يساعد متخذ القرار في المفاضلة بين القطاعات والنشاطات من حيث التكاليف والعائد حسب الإمكانات المتوفرة بالإضافة تمكنه من توجيه الاستثمار الأجنبي و المحلي لمجالات معينة.

جدول رقم 01: توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات بالأسعار الجارية والنسب المئوية للفترة بين 2014-2019

(القيم بملايير الدينارات)

القطاعات	2014	2015	2016	2017	2018	2019*
المحروقات	4.657,80	3.134,20	3.025,60	3.699,60	4.547,80	2.913,80
نسبة المساهمة	% 27,04	% 18,75	% 17,27	%19,90	%22,40	%19,23
الفلاحة	1.772,20	1.935,10	2.140,30	2.219,20	2.427,00	1.803,7
نسبة المساهمة	% 10,29	% 11,58	% 12,22	%11,90	%12,00	%11,90
الصناعة	837,70	919,40	979,30	1.044,90	1.127,90	899.10
نسبة المساهمة	% 4,86	% 5,50	% 5,59	%5,60	%5,60	%5,96
بناء وأشغال العمومية	1.794,00	1.917,20	2.072,90	2.203,70	2.346,50	1.825,10
نسبة المساهمة	% 10,41	% 11,47	% 11,84	%11,90	%11,60	%12,03
خدمات خارج الإدارة العمومية	4.186,40	4.553,10	4.841,30	4.858,90	5.305,30	4167,50
نسبة المساهمة	% 34,30	% 27,24	% 27,64	%26,20	%26,20	%27,53
خدمات الإدارة العمومية	2.738,40	2.899,90	3.059,60	3.072,10	3.006,50	2.367,20
نسبة المساهمة	% 15,89	% 17,35	% 17,47	%16,50	%14,80	%15,63
حقوق ورسوم على الواردات	1.442,10	1.353,80	1.395,60	1.477,40	1.498,00	1.172,00
نسبة المساهمة	% 21,70	% 8,10	% 7.97	%8,00	% 7,40	%7,73
الناتج الداخلي الخام	17.228,60	16.712,70	17.514,60	18.575,80	20.259,00	15.148,40

المصدر: من موقع بنك الجزائر(النشرة الإحصائية رقم 45 و48 لسنة 2018 /2019)

(*) معطيات مؤقتة

من خلال قراءة بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الناتج الداخلي الخام في سنة 2015 سجل انخفاض بنسبة 0,96% بالمقارنة مع سنة 2014 وهذا راجع لتداعيات أزمة انخفاض أسعار النفط العالمية، وبرغم من استمرار الأزمة إلا أنه عاود الصعود بتحقيق نسبة نمو طفيفة تقدر بـ 1,04% في سنة 2016، و1,06% في سنة 2017، و1,09% في سنة 2018. أما مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام كانت كتالي:

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

- مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام فقد سجل حركة تذبذب ، ففي سنة 2014 سجل نسبة مساهمة تقدر بـ 27,04% لينخفض إلى 17,27%في سنة 2016، ليعود تسجل أرتفع في سنة 2017 و2018 بمعدل 2,63% و2,5% على التوالي برغم من هذا النمو إلا أنه لم يصل لمستوى سنة 2014. يرجع سبب التذبذب إلى تغير في أسعار النفط ونظام الحصص المفروض من قبل منظمة أوبك+، فأسعار النفط خلال الفترة بين 2014 و2018 كانت بالتوالي (102,2، 53,1، 45، 54,1، 71,3). (بنك الجزائر، جوان 2018، صفحة 27)
- قطاع الفلاحة شهد حركة نمو في نسبة مساهمته حيث سجل معدل نمو يقدر بـ 1,29% و0,64% في سنة 2015 و2016 لينخفض في سنة 2017 بـ -0,32% ليعود الاستقرار عند حدود 12% في سنة 2018، مما يوحي أن خطط إنعاش القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة لم تعطي ديناميكية حقيقية خاصةً عدم وجود تنسيق وتكامل حقيقي بينها وبين قطاع الصناعة التحويلية الغذائية.
- قطاع الصناعة الذي يعتبر المحرك الحقيقي للاقتصاد تتراوح نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام في حدود 5% وهي نسبة ضعيفة بمقارنة مع حجم الاستثمارات والدعم الحكومي المقدم لها (تحفيزات جمركية وجبائية وتسهيلات تمويلية).
- قطاع الأشغال العمومية عرف نسبة نمو مساهمته في سنة 2015 تقدر بـ11,47% أي بمعدل زيادة قدرها 1,06%بالمقارنة مع سنة 2014، ثم شهد حالة من الاستقرار في نسبة المساهمة تتراوح في حدود 12% في السنوات اللاحقة وهذا راجع لمشاريع الإسكان التي طرحتها الحكومة وتشييد البنى التحتية.
- قطاع الخدمات والتجارة شكل في مجموعه سنة 2014 كنسبة مساهمة في الناتج الداخلي الخام حوالي 50,19% إلا أنه عرف منحى تنازلي ليصل في سنة 2018 كنسبة مساهمة تقدر بـ 41%.

III-2-2-تحليل بيانات الميزانية العامة

تعتمد الميزانية العامة للدولة أساسا في تمويلها على عائد قطاع الطاقة والتي تتأثر في نسبة مساهمتها حسب حركة تغير أسعار النفط العالمية والتي تلقي بظلالها على وضعية رصيد الميزانية، ومن خلال البيانات المتاحة سنقوم بتحليل وضعية الميزانية العامة.

جدول رقم: 02 حركة الميزانية العامة للفترة (2014-2019)

(القيم بملايير الدينارات)

التعيين	2014	2015	2016	2017	2018	2019*
الجباية البترولية	1.577,73	1.722,94	1.682,55	2.126,98	2.349,69	2.186,21
نسبة المساهمة	%40,16	%37,84	%33,57	%35,16	%37,21	% 39,50
الجباية العادية	2.350,01	2.829,60	3.329,03	3.920,90	3.964,26	3.347,88
نسبة المساهمة	% 59,84	% 62,16	% 66,43	% 64,84	% 62,79	% 60,50
موارد الميزانية	3.927,74	4.552,54	5.011,58	6.047,88	6.313,95	5.534,09
نفقات الميزانية	6.995,76	7.656,33	7.297,49	7.282,63	7.899,06	6.429,52
رصيد الميزانية	3.068,02-	3.103,78-	2.285,91-	1.234,74-	1.585,1-	895,42-

المصدر: من موقع وزارة المالية الجزائرية http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html

(*) معطيات مؤقتة

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

يعد قطاع المحروقات المساهم الرئيسي للميزانية العامة ففي سنة 2014 قدرة نسبة مساهمته بـ 40,16%وبعد انهيار أسعار النفط سجل في السنوات الموالية انخفاض متتالي ففي سنة 2016 قدر معدل الانخفاض بـ 6,59% أما سنة 2019 سجلت أدنى انخفاض بمعدل يقدر بـ 0,66%. في نفس الوقت عرفت الجباية العادية تطور ملحوظ في حجم وقيمة التحصيل للوعاء الضريبي بسبب الرقابة المشددة لمصالح الضرائب على التهرب الضريبي وأيضا لسياسة التحفيزات الضريبية الموجه للمتعاملين في السوق الموازية لمزاولة نشاطهم في الأطر القانونية، في حين أن النفقات العمومية شهدت خلال نفس الفترة وتيرة متصاعدة في حدود 1,09%. مما يوحي أن التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني مرتبط مباشرة بتقلبات سوق بورصة أسعار النفط العالمية.

III-2-3- تحليل واقع حركة التجارة الخارجية

تمثل التجارة الخارجية الوجهة الحقيقة لحالة الاقتصاد ومدى تنوعه وارتباطه بالعالم الخارجي فهيكل الصادرات يعطنا صورة عامة على مدى تنوع النشاط الاقتصادي أما الواردات فيبين لنا مدى ونوعية اعتماد الاقتصاد الوطني على الخارج وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال البيانات التالي:

جدول رقم: 03 وضعية حركة التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة بين 2014 إلى 2019

(القيم بمليون دولار أمريكي)

التعيين	2014	2015	2016	2017	2018	*2019
الواردات (CAF)	**58.330**	**51.646**	**46.727**	**48.980**	**48.573**	**44.632**
- المواد الغذائية	11.005	9.329	8.224	8.069	8.199	7.694
- الطاقة	2.851	2.352	1.292	1.899	977	1.369
- المواد الأولية	1.884	1.508	1.559	1.456	1.814	1.921
- المواد نصف المصنعة	12.740	11.512	11.482	10.483	10.468	9.840
- التجهيزات الفلاحية	657	579	501	585	537	437
- التجهيزات الصناعية	18.906	16.593	15.394	13.368	12.824	10.845
- السلع الاستهلاكية	10.287	9.773	8.275	8.129	9.312	7.934
- واردات أخرى	-	-	-	4.991	4.443	4.592
الصادرات(FOB)	**61.172**	**35.138**	**29.698**	**34.569**	**41.113**	**34.994**
- الطاقة	58.362	33.081	27.917	33.202	38.897	32.926
- صادرات خارج المحروقات	2.810	2.057	1.781	1.367	2.216	2.068
الميزان التجاري (CAF)-(FOB)	**2.842**	**16.508-**	**17.029-**	**14.411-**	**7.460-**	**9.638-**

المصدر: من موقع بنك الجزائر(النشرة الإحصائية رقم 41 و47 و48 لسنة 2018 /2019)

(*) معطيات مؤقتة

نلاحظ من بيانات الجدول أعلاه أن الميزان التجاري الجزائري حقق في سنة 2014 فائض بقيمة 2,8 مليار دولار أمريكي وهذا راجع لفائض عوائد المحروقات،إلا أن أزمة أسعار النفط العالمية في منتصف 2014 كان له وقع مباشر على حالة الميزان التجاري من خلال تسجيلها عجز مستمر،مما سبب في استنزاف وتآكل احتياطات الصرف من العملة الصعبة بسبب نتيجة تغطيتها لعجز الميزان التجاري. ففي سنة 2015 سجل الميزان التجاري عجز بمقدر 16,5

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

مليار دولار أمريكي ليرتفع إلى 17 مليار دولار في سنة 2016 ثم شهد حالة من الانخفاض في قيمة العجز خلال السنوات التالية راجع لسياسات الحكومة في ترشيد الواردات بمعدل 15% سنة 2017 ليصل إلى حدود 9,63 مليار دولار سنة 2019. كما أن الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة شهدت استقرار في قيمتها والمقدرة في حدود 2 مليار دولار وهي قيمة ضئيلة بالمقارنة بحجم إمكانيات الاقتصادية للجزائر برغم من ذلك سجلت في سنة 2017 انخفاض قي قيمة الصادرات غير النفطية وصلت إلى حدود 1,3 مليار دولار أمريكي، ومن المفارقة الاقتصادية في نفس السنة استوردنا الطاقة بقيمة 1,89 مليار دولار.

III-2-4- التضخم والمديونية

يقاس مدى مناعة اقتصاد دولة ما على قدرتها في التحكم في ميكانيزمات التضخم والمديونية الخارجية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وذلك عبر سياسات مالية وتجارية ومن خلال البيانات التالية نستعرض ما يلي:

جدول رقم: 04 تغيرات مؤشر أسعار الاستهلاك بالمتوسط السنوي

التعيين	2014	2015	2016	2017	2018	2019*
- المواد الغذائية والمشروبات الغير الكحولية	%3,90	%4,70	%3,39	%5,01	%3,38	%0,35
- الملابس والأحذية	%7,14	%8,68	%13,74	%8,88	%5,50	%6,50
- السكن والنفقات	%1,30	%1,28	%6,35	%2,33	%0,89	%1,31
- الأثاث	%3,60	%4,41	%5,28	%4,21	%5,38	%5,17
- الصحة	%4,40	%6,14	%6,64	%5,67	%4.06	%3,30
- النقل / الاتصال	%1,05-	%3,68	%11,74	%4,72	%5,52	%2,02
- التربية والثقافة والنشاطات	%8,93	%4,86	%1,43-	%2,93	%4,63	%11,40
- أخرى	%0,57	%6.78	%10,80	%11,13	%7,33	%5,81
معدل التضخم السنوي	%2,92	%4,78	%6,40	%5.59	%4,27	%2,44

المصدر: من موقع بنك الجزائر(النشرة الإحصائية رقم 48 لسنة2019)

(*) معطيات مؤقتة

ظاهرة التضخم والتي تؤثر سلباً على القدرة الشرائية للمستهلكين والتي يعاني منها الاقتصاد الوطني حيث سجل معدل يقدر بـ 2,92% في سنة 2014 غير أنه شهد ارتفاعا قياسيا في معدله خلال سنة 2016 بمعدل يقدر بـ 6.40% ليعود إلى الانخفاض وصولا إلى مستوى 4,27% في سنة 2018، أما على مستوى حجم الدين الخارجي للجزائر مع فوائد خدمة الدين تعتبر متدنية بالمقارنة مع حجم التداولات الاقتصادية الكلية، حيث كان الدين الخارجي للجزائر في سنة 2016 يقدر بـ 3.849 مليار دولار ليرتفع إلى 3.989 مليار دولار في سنة 2017 ثم إلى 4.042 مليار دولار في سنة 2018 أما في ثلاثي الثالث من سنة 2019 بلغ ما قيمته 3.994 مليار دولار أمريكي، هذه الوضعية المالية تمنح للاقتصاد الوطني نوع من الاستقلالية من الضغوط الخارجية للهيئات المالية الدولية وحرية في اتخاذ القرارات الاقتصادي. (بنك الجزائر، جوان 2018، صفحة 16)

III-3- الفساد وأثاره على التنمية الاقتصادية

إن ظاهرة الفساد لا تقتصر على دولة ما بعينها بل هي منتشرة في كل دول العالم وتختلف في أساليبها وحجمها،ومن بين أسباب التخلف الاقتصادي هي ظاهرة تفشي الفساد بين الأعوان الحكوميين والاقتصاديين،كما أن هبة الموارد" تؤثر سلبا على التنمية وتشكل نقمة عندما تكون المؤسسات التي تدير العملية التنمية ضعيفة وتؤجج الصراع ما بين النخب الحاكمة حول استقطاب الموارد وتزيد من مستويات الفساد وتفشي ظاهرة البحث عن الريع خاصة في ظل استخدام عوائد الصادرات في الدعم غير المستهدف وغير المبرر وفي تخصيص الموارد بعيداً عما تحدده التوازنات الاقتصادية الأساسية خاصة توازن أسواق السلع والخدمات". (المعهد العربي للتخطيط، 2018، صفحة 99)

فالجزائر من خلال مؤشر الفساد العالمي لسنة 2019 احتلت المركز 106 عالميا برصيد 35 نقطة.(منظمة الشفافية الدولية، 2019) وتعد من أسباب الموضوعية لفشل الخطط والبرامج الاقتصادية إلى سوء التسيير وتفشي ظاهرة الفساد في كل القطاعات، حيث شهدت سنة 2020 حركة كبيرة غير مسبوقة في محاربة الفساد الذي أصاب مفاصل الاقتصاد الوطني من خلال محاكمة لرجالات الأعمال والمال ومسؤولين ساميين في الدولة.

"لظاهرة الفاسد ثمة علاج واحد قد ينفع في كل مكان: مزيد من الشفافية في أسلوب جمع الحكومات عائداتها النفطية وإدارتها وإنفاقها. فالمزيد من الشفافية يجبر الحكومات على أن تصبح أكثر قابلية للخضوع إلى المساءلة من قبل مواطنيها، ويحد من خطر نشوب صراعات عنيفة، ويقلص حجم الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الفساد". (مايكل، 2014، صفحة 48)

IV- معالم الخطة الاقتصادية الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي:

في ظل العهد الجديد أي ما بعد 2019، اعتمدت الجزائر برنامجًا جديدًا أطلق عليه اسم" الخطة الوطنية للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي" الهادفة إلى إخراج البلاد من التبعية للمحروقات، وتنويع الاقتصاد وتطويره وعصرنته وتكييفه مع المتغيرات الراهنة، مع الحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة والقدرة الشرائية للمواطنين. ومن أهم ما تضمنته الخطة، إعادة الاعتبار لقطاع المناجم، العمل على مراجعة الإطار القانوني وتكييفه مع المتطلبات الراهنة، ترشيد النفقات ورقمنة كل القطاعات وتحرير المبادرات بمكافحة البيروقراطية، وعدم التمييز بين القطاعين العام والخاص ومحاربة المال الفاسد، والتهرب الضريبي وتضخيم الفواتير.

IV -1-مراحل تنفيذ خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي

أكدت الحكومة خلال اختتام أشغال الندوة الوطنية حول مخطط الإنعاش الاقتصادي من أجل بناء اقتصاد جديد المنعقد يومي 18-19 أوت 2020 على أنه سوف يتم ضبط آجال تنفيذ مخطط الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي الجديد حسب الأولويات والتكلفة اللازمة والأثر والمكاسب والمخاطر والصعوبات المرتبطة بتنفيذه وذلك عن طريق "اتخاذ تدابير عاجلة ذات آثار فورية"، وأن خطة الإنعاش ستنفذ وفق رزنامة زمنية محددة تمتد على المدى القصير جدا بنهاية سنة 2020، والمدى القصير بنهاية سنة 2021، والمدى المتوسط بنهاية سنة 2024. (الإذاعة الجزائرية، كلمة الوزير الأول ، 2020)

IV –2–قطاع الطاقة: (بيان مجلس الوزراء، 2020)

- بعث نشاطات استكشاف الاحتياطات غير المستغلة عن طريق دراسات دقيقة وموثقة؛
- تثمين الحقول سواء عبر التراب الوطني أو في عرض البحر، حيث المكامن مؤكدة كما أثبتته أشغال التنقيب المنجزة؛
- استرجاع الاحتياطات الموجودة بغية التوصل على المدى القصير إلى رفع نسبة استرجاعها إلى 40 بالمائة؛
- وقف كل عمليات استيراد الوقود والمواد المكررة قبل الثلاثي الأول من سنة 2021؛
- مواصلة عمليات الربط المحلي بالطاقة للمستثمرات الفلاحية بغية رفع الإنتاج وخلق مناصب الشغل؛
- مباشرة عملية معاينة معمقة على مستوى شركة سوناطراك قصد تقييم ممتلكاتها، خفض عدد تمثيلياتها بالخارج، خفض مناصب المسؤولية التي لا ترتبط بأداء الشركة.

IV –3– قطاع الصناعة: كلفت وزارة الصناعة بإعداد دفاتر الشروط جديدة بخصوص النشاطات التالية: (بيان مجلس الوزراء، 2020)

- إنتاج قطع الغيار، قطاع صناعات السيارات، على أن يبدأ النشاط بمعدل إدماج لا يقل عن 30 بالمائة؛
- اتخاذ الإجراءات الجبائية والجمركية من أجل تشجيع استيراد السيارات الكهربائية. (رئاسة الجمهورية الجزائرية، 2020)
- الصناعات الكهرومنزلية: تحرير مؤسسات الصناعات الكهرومنزلية التي تمثل نسبة إدماج تصل 70 بالمائة؛
- استيراد السيارات الجديدة: ينبغي أن تتم هذه العملية جوبا مع إقامة شبكة للخدمة ما بعد البيع عبر كافة التراب الوطني، ويتولى تسييرها مهنيون من القطاع، إلغاء النظام التفضيلي لاستيراد مجموعات SKD/CKD؛ (الإذاعة الجزائرية، كلمة الوزير الأول ، 2020)
- استيراد المصانع المستعملة: تكليف وزارة الخارجية للعمل بالتنسيق مع وزارة الصناعة على القيام بعمليات استكشاف لدى الشركاء الأوربيين لاقتناء وحدات إنتاج مستعملة تستجيب لشروط التشغيل بمدخلات محلية، على ألا يفوق سنها خمس سنوات وأن تدخل مباشرة في التشغيل؛
- منح الأولوية إلى قطاعات الصناعات التحويلية والمؤسسات الناشئة، الموافقة على عرض حكومة إيطاليا والدخول معها في مفوضات لتوقيع اتفاقية والمتضمن مشاركة خبرتها مع الجزائر في مجال تطوير المؤسسات الناشئة والتي رصدت لها مبلغا هاما (إيطاليا)؛
- إحداث شباك موحد في أقرب الآجال تمنح له كل السلطة ليطلق الاستثمارات ويوجهها بدلا عن الهياكل القديمة.

IV –4– قطاع المناجم: (بيان مجلس الوزراء، 2020)

- الاستغلال الأمثل والشفاف لكافة الطاقات المنجمية التي تزخر بها البلد والثروات الطبيعية الوطنية، الدخول في أقرب الآجال في استغلال منجم الحديد بغار جبيلات بولاية تندوف، ومنجم الزنك والرصاص بواد أميزور ولاية بجاية، وبعث مشروع صناعة المواد الفوسفاتية بالعوينات ولاية تبسة.
- الإعداد الفوري لخارطة جيولوجية تضم كافة الحقول القابلة للاستغلال في مجال المعادن النادرة والتنغستين والفوسفات والباريت وغيرها من المعادن.
- صياغة النصوص التي ترخص باستغلال مناجم الذهب بجانت وتمنراست من طرف الشباب وإطلاق شراكات بالنسبة للمناجم الكبرى.

IV –5– قطاع الصناعة الصيدلانية: (بيان مجلس الوزراء، 2020)

- وضع كافة وحدات الإنتاج الصيدلانية وشبه الصيدلانية تحت وصاية وزارة الصناعة الصيدلانية.
- تسريع دخول الوحدات الجديدة التي يفوق عددها 40، في الإنتاج.
- توقع اقتصاد قرابة مليار دولار من استيراد المنتجات الصيدلانية في آفاق 2021.
- فسح المجال لتطوير صناعة الصيدلانية موجهة لتلبية الاحتياجات الوطنية بمستوى 70%على الأقل، وإنعاش مجال التصدير في المدى القريب.

IV –6– قطاع المالية: (بيان مجلس الوزراء، 2020)

- تسريع عملية إصلاح القطاع في مجملها ولاسيما فيما يتعلق بإصلاح النظام المصرفي.
- منح أهمية خاصة لرقمنة قطاعات الضرائب ومسح الأراضي والجمارك وعصرنتها.
- مواصلة عملية إحداث الصيرفة الإسلامية لتفعيل جمع أموال التوفير وإنشاء مصادر قرض جديدة.
- الحد من مستوى الواردات في مجال الخدمات، وكذا من النقل البحري للسلع قصد تخفيف من فاتورة الواردات.
- استعادة الأموال الموجودة على مستوى السوق غير الشرعية وإعادة إدماجها في المعاملات الرسمية.
- استعادة احتياطات الذهب الوطنية من الأموال المجمدة منذ عشرات السنين على مستوى الجمارك والمحجوزة على مستوى الموانئ والمطارات وإدراجها ضمن الاحتياطات الوطنية.
- كل هذه الإجراءات تمكن الجزائر قبل نهاية السنة الجارية 2020 من اقتصاد حوالي 20 مليار دولار.
- استعداد وزارة المالية لضخ فورا ما يعادل ألف مليار دينار جزائري لتطوير الاستثمار وبعث الاقتصاد بالإضافة إلى عشرة مليار دولار ممكن توفيرها من النفقات الخاصة بالخدمات والدراسات الأخرى.
- تعزيز الإجراءات المتخذة قصد وضع حد لتضخيم الفواتير واسترجاع الأموال الموجودة في السوق غير الشرعية.
- إلغاء حق الشفعة واستبدالها بالترخيص المسبق من الحكومة وكذا إلغاء إلزامية اللجوء إلى التمويل المحلي بالنسبة للاستثمارات الأجنبية. (الإذاعة الجزائرية، كلمة الوزير الأول ، 2020)

في إطار مكافحة آثار وباء كوفيد 19 على الاقتصاد الوطني، اتخذ بنك الجزائر في 6 أفريل 2020، إجراءات استثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية. وتتعلق هذه الإجراءات، التي يمتد مفعولها حتى 30 سبتمبر 2020، خاصة بنسب السيولة وتصنيف الديون، بالنظر إلى تأثير الوباء الذي يؤثر على الاقتصاد العالمي وجميع القطاعات على المستوى الوطني. تشمل هذه الإجراءات: (محافظ بنك، 26 أفريل 2020، صفحة 3)

- تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة إلى 60%؛
- إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من الالتزام بوضع وسادة الأمان؛
- منح البنوك والمؤسسات المالية إمكانية دفع أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة ديون عملائها التي تأثرت حسب تقديرها بالظروف التي سببها الوباء، وهذا دون تأثير على الترتيب وتوفير هذه المستحقات؛
- يجوز للمصارف والمؤسسات المالية، منح قروض جديدة للعملاء اللذين استفادوا من إجراءات التأجيل أو إعادة الجدولة.

IV –7– قطاع الفلاحة: (بيان مجلس الوزراء، 2020)

- رفع إنتاج الحبوب.
- استهلاك الإنتاج الوطني بدلا عن المنتجات المستوردة مثل السكر والذرة.
- تحديد مناطق المنتجات الريفية لاسيما في الهضاب العليا (الثمار الجافة، زيت الأرجان).

خاتمة

من خلال الخطوط العريضة التي وضعت من أجل تحديد النموذج الاقتصادي الجديد والذي سمي بخطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي جاءت في شكل خطة تعتمد على الأولوية والمكاسب الآنية في إطار زمني قصير، بالموازاة مع ذلك يكتنف الغموض حول مصير تنفيذ أو إلغاء برنامج نموذج النمو الاقتصادي الجديد (2016–2030)والذي يهدف إلى تحويل الجزائر إلى دولة ناشئة عبر ثلاثة مراحل (مرحلة الإقلاع، مرحلة التحول، مرحلة الاستقرار).

أن تحول الاقتصاد للجزائر المنشود والذي يعتمد في مصادر تمويله على قطاع المحروقات (الجباية البترولية، عوائد العملة الصعبة) إلى قطاعات اقتصادية أخرى يتطلب تحول هيكلي عميق في توجهه، من خلال تنويع قاعدة نشاط المحروقات أفقي من تصدير المادة الأولية إلى إنتاج وتصدير المشتقات البترولية (البتروكيماوية) وعمودي من خلال تنويع الأسواق المستهلكة والاستثمار فيها. وأيضا تنمية القطاعات الاقتصادية الواعد كالزراعة، الصناعة التحويلية الغذائية، الصناعة الصيدلانية، قطاع المناجم والصناعات التحويلية المرتبطة بها، والخدمات (اللوجستيك والنقل)...الخ. ضمن إستراتيجية تنموية ترتكز على إحلال الواردات وترويج الصادرات، مما ينعكس إيجابا على فرص تنويع هيكل الصادرات وتنويع مصادر التمويل.

في إطار جهود الدولة إلى تحقيق التنويع الاقتصادية ليس الغاية منه تقارب نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للخروج من اقتصاد ريعي بل هي عملية تصحيح هيكلية لكل قطاع على حدا.

إلا أن نجاح خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي يعتمد على قدرة الدولة على تخطي العقبات والتحديات والتي نوجزها كتالي:

- أن إقرار خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي ليس بالضرورة إلغاء أو إهمال برنامج النمو الاقتصادي الجديد والذي أعتمد في 2016 ويمتد إلى أفق 2030، بل جعله قاعدة انطلاق لها، من خلال تصحيح التوازنات والانحرافات عن الهدف المسطر مع المفاضلة بين القطاعات والنشاطات من حيث العائد والتكلفة وسرعة النتائج المحصل عليها.
- مازالت جائحة الكورونا لم تحصر بعد حجم الخسائر النهائية التي تكبدها الاقتصاد الوطني وما يتطلب من رصد من أموال لمواجهة تداعياتها على مستوى الاقتصادي والاجتماعي.
- مصادر التمويل مرتبط بشكل كبير على عائدات قطاع المحروقات والتي تشهد انخفاض مستمر منذ 2014، حيث تراجعت من 33 مليار دولار في 2019 إلى 23 مليار دولار في 2020،كذلك قرار إلغاء الضريبة على الدخل للأجور التي تقل عن 30.000دج مما يؤثر على عوائد الجباية، بالإضافة لإنهاء العمل بتمويل غير تقليدي،كذلك الالتزام بعدم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية مما يؤثر على القدرة في تنفيذ واستكمال الخطط والبرامج الاقتصادية والاجتماعية المبرمجة.

- ضعف الخدمات اللوجستية وفاعلية قطاع المصدرين ضيع فرصة تصديرية وذلك مع تحقيق وفرات الحجم في بعض المنتجات الفلاحية، كذلك الصناعة التحويلية الغذائية ظهر عليها الضعف في الطاقة الإنتاجية والقدرة الاستيعابية للفائض من إنتاج قطاع الفلاحة.
- صعوبات التغيير والتحول في هيكلة النسيج الصناعي والإنتاجي للقطاع العام بسبب نمط التسيير التقليدي.
- في ظل الاستنزاف المستمر للاحتياطات العملة الصعبة والتي كانت في حدود 200 مليار دولار سنة 2014 وصولا إلى حدود 57 مليار دولار سنة 2020، والتي سُخرت في تغطيت العجز المستمر في ميزان التجاري.
- أمام الحتمية المؤكدة لنضوب الثروة البترولية والتي تشير التقديرات زوالها في سنة 2050، وتوقفها عن تصديره قبل ذلك الوقت، بسبب تلبية الطلب الداخلي المتزايد باستمرار، مما يضعها أمام خيار وحيد وهو التوجه نحو الاستثمار في الطاقات المتجددة والتي تزخر بها الجزائر بكميات ضخمة، يبقى عائق توفير التمويل لها.

التوصيات التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة وهي:

- ضرورة إصلاح المنظومة المصرفية ورقمنتها مع إضفاء الطابع الشفافية في معاملاتها.
- مراجعة التشريعات والقوانين التي تنظم النشاط الاقتصادي والاستثماري بما يتماشي وظروف الحالية أي توفير مناخ الأعمال ملائم وأيضا جذاب في ظل بيئة تنافسية دولية من حيث جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول.
- إعادة النظر في سياسة الدعم الحكومي من خلال أتباع آليات تستهدف الشرائح المجتمع الضعيفة والفقيرة دون غيرها بالموازاة مع برامج تنمية مناطق الظل التي تعهدت الحكومة بالتكفل بها كأولوية.
- تنمية وتحديث قطاع الفلاحة كإستراتيجية لتوفير الأمن الغذائي وما يفره من مناصب شغل وأيضا كأحد روافد التصدير كالاستثمار في إنتاج البواكر مما يحقق لها ميزة تنافسية.
- تنمية وتطوير الصناعة التحويلية في شكل عناقيد صناعية حسب التخصص والمنتج.
- التركيز على تنفيذ وتحديث قطاع النقل واللوجستيك من خلال مشاركة القطاع الخاص والأجنبي
- تطوير وفتح المجال أمام الخواص والأجانب في سوق رأس المال، تفعيل عمل بورصة الجزائر في المشاركة في النشاط الاقتصاد.

قائمة المراجع

1. إل روس مايكل. (2014). *نقمة النفط –كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم*. (محمد هيثم نشواتي، المترجمون) قطر: دار الكتب القطرية.
2. الإذاعة الجزائرية. (14 جوان, 2017). *كلمة الرئيس بوتفليقة*. تاريخ الاسترداد 09 أوت, 2020، من بيان مجلس الوزراء الرئيس بوتفليقة يدعو إلى مواصلة تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد خاصة فما يتعلق بالجوانب المرتبطة بتحسين مناخ الاعمال وعصرنة المنظومة المالية: https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170614/114715.html
3. الإذاعة الجزائرية. (19 أوت, 2020). *كلمة الوزير الأول* . تاريخ الاسترداد 19 أوت, 2020، من كلمة الوزير الأول عبد العزيز جراد: خطة الانعاش الاقتصادي ستسمح بإزالة حالات الانسداد خلال الندوة الوطنية حول مخطط الانعاش الاقتصادي والاجتماعي: https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20200819/197993.html
4. الجزائر محافظ بنك. (26 أفريل 2020). *كلمة محافظ بنك الجزائر في الاجتماع المشترك لصندوق النقد العربي، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي*. الجزائر: بنك الجزائر.

5. المعهد العربي للتخطيط. (2018). *تقرير التنمية العربية، التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية*. المعهد العربي للتخطيط. الكويت: 2018.

6. بنك الجزائر. (جوان 2018). *النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 42*. بنك الجزائر، بنك الجزائر. الجزائر: بنك الجزائر.

7. بورصة الجزائر. (09 أوت, 2020). *سندات الخزينة العمومية المدرجة*. تاريخ الاسترداد 09 أوت, 2020، من بورصة الجزائر: http://www.sgbv.dz/ar/?page=oat

8. بوعزيز ناصر، و حملاوي حميد. (جوان, 2017). حتمية تنويع مصادر الاقتصاد الجزائري. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*(العدد07).

9. بيان مجلس الوزراء. (12 جويلية, 2020). *النص الكامل لبيان اجتماع مجلس الوزراء*. تاريخ الاسترداد 2 أوت, 2020، من موقع الرسمي لوزارة الشباب والرياضة: https://www.mjs.gov.dz/index.php/ar/actualites-ar/ministere-ar/2847-communique-de-la-reunion-du-conseil-des-ministres-du-12-juillet-2021

10. جامعة لاهاي. (2020). مستقبل قطاع الطاقة – البترول والغاز في الوطن العربي على ضوء أزمة الأسعار وتطور قطاع الطاقات المتجددة. *مركز البحث والتطوير اللغات/السناسل*. هولندا: الأكاديمية الأوروبية الدولية،.

11. رئاسة الجمهورية الجزائرية. (27 جويلية, 2020). *اجتماع مجلس الوزراء*. تاريخ الاسترداد 10 أوت, 2020، من ملخص ما جاء من عروض وقرارات في مجلس الوزراء رقم 13 برئاسة السيد عبد المجيد تبون: https://www.facebook.com/AlgerianPresidency/posts/167602674822626

12. شارف نور الدين. (مارس, 2018). فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات. *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات*(العدد 12)، الصفحات 34-45.

13. صاري إسماعيل، و مختار بوضياف. (2019). سبل تنويع الاقتصادي لتنويع التنمية وللتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية. *مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10*(العدد 01)، الصفحات 395-419.

14. عامر عيساني، و سفيان معامير. (جوان, 2017). صناعة الطاقة المتجددة في الجزائر وآليات تفعيل أنظمة الطاقة الشمسية في إيجاد تنمية محلية مستدامة. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*(العدد 07)، الصفحات 377-398.

15. عطاء الله بن طيرش. (2017). تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبوبكر بلقايد.

16. محمد بوطلاعة، و نعيمة بن دبيش. (2018). ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر فظل تداعيات أزمة النفط – إمكانية الاستفادة من تجارب دولية –. *مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع*(العدد 2)، الصفحات 296-313.

17. مصطفى خالد. (2016). واقع الصادرات غير النفطية في الجزائر وسبل تطويرها – دراسة حالة المنتجات الزراعية (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

18. منتدى رؤساء المؤسسات. (13 فيفري 2018). *معرض الصحافة*. الجزائر: منتدى رؤساء المؤسسات (FCE). تم الاسترداد من http://www.fce.dz/wp-content/uploads/2018/02/revue-de-presse-13-fevrier-2018-arabe.pdf

19. منظمة الشفافية الدولية. (2019). *الفساد حول العالم لسنة 2019*. تاريخ الاسترداد 5 جويلية, 2020، من ترتيب الجزائر: https://www.transparency.org/en/countries/algeria